گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەورۆز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٢ ژ.٢، ٢٠٢٣
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n2a1769

أثر كل من التدفقات النقدية والمستحقات في إدارة الارباح
دراسة تحليلية لبيانات عينة من الشركات الصناعية والمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2011 – 2020

د.م. حسين امين حسين، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، كوردستان العراق
م م. إزدهار هادي عبدالله، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، كوردستان العراق
م. نارين ابراهيم أبو زيد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، كوردستان العراق

المستخلص

عد موضوع التدفقات النقدية والمستحقات من المواضيع المهمة في مجال الإدارة المالية لارتباطه بإدارة الارباح، إذ أن ايصال المعلومات المالية الى مستخدمي التقارير المالية يعد من الأهداف الرئيسية للمحاسبة، وعليه سعينا في هذا البحث للجمع بين موضوعين على قدر من الأهمية والتأثير على أنشطة المصارف والشركات. وقد تم إجراء البحث على بيانات عينة من المصارف التجارية والشركات الصناعية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للتعرف على أثر التدفقات النقدية والمستحقات في إدارة الأرباح لدى تلك العينة، وبلغت العينة خمساً من المصارف التجارية وخمساً من الشركات الصناعية المعتمدة في ذلك السوق. واعتمد البحث في الجانب النظري على المدخل الوصفي بينما الجانب الميداني استند على المدخل التحليلي والذي تم فيه اجراء التحليل المالي وباعتماد البيانات التاريخية للعينة ومن ثم اجراء التحليل الاحصائي على البيانات الناتجة من التحليل القياسي والتحليل المالي ومن خلال البرامج الاحصائية (EViews-SPSS-Excel) في اتمام التحليلات المالية، القياسية، والاحصائية المطلوبة. وبينت اهم الاستنتاجات بأن المصرف الاهلي العراقي الوحيد الذي يمارس إدارة الارباح ويتلاعب ببند المستحقات كما تبين جود علاقة ارتباط طردية موجبة بين التدفقات النقدية، المستحقات، إدارة الأرباح ، وكذلك وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغيرات التدفقات النقدية والمستحقات في إدارة الأرباح، وكذلك عدم وجود تباين بين العينة المبحوثة من المصارف والشركات المبحوثة في استخدام الأساليب لمعالجة التدفقات النقدية والمستحقات في إدارة الأرباح ، كما قدم البحث مجموعة من المقترحات كان من أهمها اهتمام الجهات الحكومية مع الجهات التشريعية لا صدار تشريع وقانون يلزم به المصارف التجارية والشركات الصناعية في أعداد وتقديم قائمة التدفقات النقدية لكونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل وضرورة التزام المصارف التجارية والشركات الصناعية تطبيق الحوكمة المؤسساتية وان يكون الافصاح المالي متفق مع المعايير الدولية (IFRS).

الكلمات الدالة: التدفقات النقدية، المستحقات الكلية ، المستحقات الأختيارية، المستحقات غير الاختيارية، إدارة الارباح.

1. المقدمة

من اجل اتخاذ القرار لابد ان نستند إلى المعلومات المالية وهي تعتبر أحدى التحديات التي يواجهها مستخدمي التقارير المالية، وبهذا يمكن القول من اجل الحصول على معلومات إضافية لتقليل عدم التأكد، فقد لاقت المستحقات المحاسبية الاهتمام الكبير، وذلك نظرا للدور الذي تقدمه لتحسين ملاءمة الربح المحاسبي كمقياس للأداء الحالي والمستقبلي للمصارف والشركات، إذ المستخدمين يعتمدون في قراراتهم على العوائد المتوقعة، وتقييمهم لمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ومستوى تأكدها .

2. الجانب المنهجي

1.2 مشكلة البحث

تسعى ادارة الشركة الى تعظيم ارباحها، لذا يتطلب الامر البحث عن العوامل التي تؤثر ايجابياً او سلبياً في الارباح، ونظراً لعدم تماثل المعلومات في الاسواق المالية تقوم بعض ادارات الشركات باستغلال معلومات الشركة الخاصة بالقوائم المالية لاتخاذ قراراً يؤثر على ادائها المالي ويعظم ارباحها، من خلال تعديل تقارير الارباح بهدف زيادة المبيعات او تخفيضها، واستخدام عقود الاقراض لممارسة ادارة الارباح للتأثير على القرارات والسياسات التي تعزز وتحسن الارباح. من الوسائل التي تستخدمها الشركات هي زيادة الارباح في الفترة التي تنخفض فيها الارباح وتخفيضها في الفترة التي ترتفع فيها الارباح، من خلال زيادة المصاريف او تقليلها، وتعجيل الايراد قبل اكتسابه، وتوليد ارباح وهمية.

من جانب آخر فإن مؤشرات التدفقات النقدية والمستحقات ليست شائعة مثل النسب التقليدية إذ تناولت الدراسات السابقة أثر النسب المالية على قائمتي (المركز المالي والدخل) وبيانات الافصاح المتعلقة بالحوكمة واغفلت مؤشرات التدفقات النقدية، ولم يتم الاهتمام بالأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية) وتأثيرها المباشر او غير المباشر من خلال التلاعب بالمستحقات المالية الاختيارية سواءاً بالزيادة او بالنقصان والعمل على الحد من لممارستها التي تؤثر على الوضع

الحالي والمستقبلي للشركة .

ويتمثل التساؤل الرئيسي للبحث الحالي هل تعتمد الشركات والمصارف المبحوثة أساليب ادارة الارباح؟ وهل تلجأ الى التلاعب بالتدفقات النقدية أم التلاعب بالمستحقات، ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الاسئلة الفرعية الآتية :

أ. أي نوع من التدفقات النقدية والمستحقات التي تلجأ الشركات والمصارف المبحوثة للتلاعب بها ؟

ب. هل توجد علاقة ارتباط بين التدفقات النقدية والمستحقات وبين ادارة الارباح ؟

ج. هل يوجد تأثير بين التدفقات النقدية والمستحقات وبين ادارة الارباح ؟

د. هل تتباين الشركات والمصارف المبحوثة في ادارة الارباح تبعاً لتباين أساليب تعامله للتدفقات النقدية والمستحقات ؟

2.2 أهمية البحث

يكتسب البحث الحالي أهميته النظرية من محاولة التركيز على الجوانب المعرفية للجذور الفكرية لمواضيع التدفقات النقدية، إدارة الارباح والمستحقات المالية والتي تلقى اهتمام من قبل الباحثين وإدارات الشركات الصناعية والمصارف على حد السواء. من جانب آخر فإن الأهمية الميدانية للبحث تأتي من ابراز أثر التدفقات النقدية والمستحقات المالية في إدارة الارباح.

3.2 اهداف البحث

تهدف الدراسة الحالية الى إعداد إطار نظري لمراجعة الأدبيات الفكرية في مجال إدارة الارباح والتدفقات النقدية والمستحقات، ووضع منهجية علمية تمثل المسار الذي يتم من خلاله معالجة الجانب الميداني بالإضافة إلى:

أ. التعرف على الوسائل التي تعتمدها الشركات والمصارف المبحوثة في ادارة ارباحها، وكذلك الكشف عن وجود حالات ادارة الارباح في الشركات والمصارف في العينة.

ب. دراسة علاقة الارتباط والأثر بين التدفقات النقدية والمستحقات في ادارة الارباح .

ت. معرفة الاختلاف بين الشركات والمصارف المبحوثة في أساليب إدارة الارباح، وأي من التدفقات النقدية او المستحقات أستخداماً في ذلك .

4.2 فرضيات البحث

تبنى البحث عدد من الفرضيات وذلك في محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث، وكما يلي:

أ. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين التدفقات النقدية والمستحقات وبين ادارة الارباح لدى الشركات والمصارف المبحوثة.

ب. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين التدفقات النقدية والمستحقات وبين ادارة الارباح لدى الشركات والمصارف المبحوثة.

ت. تتباين الشركات والمصارف المبحوثة في ادارة الارباح تبعاً أساليبها في معالجة التدفقات النقدية والمستحقات .

5.2 أساليب البحث

اعتمد البحث على اسلوب المنهج الوصفي في إتمام الجانب النظري وتوضيح مواضيع البحث من الجوانب المعرفية والأكاديمية، في حين استخدم المنهج التحليلي في تحليل البيانات والوصول إلى النتائج ومن ثم تطبيق المنهج الاستنباطي في تفسير النتائج الميدانية.

6.2 مؤشرات القياس والأساليب الاحصائية

اعتمد البحث على عدد من المعادلات الرياضية والتي تم الأشارة اليها في الجانب الميداني والخاصة بحساب كل من التدفقات التقدية، المستحقات، الارباح، بينما كانت الاساليب الإحصائية المعتمدة ممثلة بكل من اختبارات التوزيع الطبيعي، جذر الوحدة، الارتباط، الانحدار، والتباين.

7.2 مجتمع البحث وعينته

مثلت الشركات الصناعية والمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية مجتمع البحث والبالغ عددها (20- الشركات الصناعية) - (46 - المصارف) وتم اختيار خمساً من الشركات الصناعية العاملة في القطاع الصناعي وخمساً من المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي والمسجلة في ذلك السوق لتشكل عينة البحث، لعدة اسباب منها : لتوافر التقارير السنوية المالية، لأمتلاك هذه المصارف فروع عديدة، وامتلاكها سمعة في الاسواق المالية وهي كل من (الشركة العراقية للسجاد والمفروشات، شركة الكندي لأنتاج اللقاحات والادوية البيطرية، شركة بغداد للمشروبات الغازية، الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، شركة

الخياطة الحديثة) (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف سومر التجاري، المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، مصرف الاهلي العراقي) وقد جمعت بيانات الدراسة للفترة (2011-2020) وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المذكورة في التقارير المالية لتلك الشركات الصناعية والمصارف التجارية .

3. الجانب النظري

1.3 مفهوم التدفقات النقدية

يقصد بالتدفقات النقدية هي المدفوعات والمتحصلات النقدية خلال فترة زمنية محددة التي تساهم في معرفة قدرة الشركة على توليد تدفق نقدي يساهم في الوفاء بالالتزامات وأضافة الى توضح صحة الوضع المالي للشركة، وفي نفس الوقت تعكس كفاءة الإدارة النقدية للشركة وكفاية هذه النقدية لتمويل احتياجات الشركة، ويلزم الافصاح عنها من قبل الجهات المختصة، كما توضح قائمة التدفقات النقدية لنا معلومات حول الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (شمالة والسويركي، 2022: 98) .

ويرى (جياد) أن التدفقات النقدية هي عبارة عن المدفوعات والمقبوضات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال مدة محددة ويمكن تصنيفها إلى الانشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية (جياد، 2020: 168) .

كما أن قائمة التدفقات النقدية التي تعد من قبل الشركة تصنف التدفقات النقدية الى داخلة وخارجة خلال مدة محددة وتبوب حسب نشاط الشركة والهدف منها ايصال معلومات اضافية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في عمليات التخطيط، التنبؤ، التقييم، اتخاذ القرار (االبتي وابو عقرب، 2019: 300) .

2.3 اهمية التدفقات النقدية واهدافها

اتفق كل من (البتي وابو عقرب،2019: 301-304) (حميدي، 2014: 67-68) (السليماني: 2013، 12-13) على ان الهدف الاساسي من التدفقات النقدية هو مساعدة الدائنين والمستثمرين وغيرهم من اصحاب المصلحة في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات مناسبة عن المدفوعات والمتحصلات خلال الفترة المالية، كما تعد مؤشر جيد على صدق ربحية الشركة، إذ يتم توضيح صافي الزيادة او النقصان في النقدية، وتبين لنا السياسة المعتمدة للشركة في عمليات التمويل ومدى اعتمادها على المصادر الخارجية او الداخلية، كما تقييم لنا مدى مقدرة الشركة على توليد صافي التدفقات النقدية ومدى مقدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات وتوزيع الارباح، أضافة إلى بيان الآثار النقدية لعمليات التشغيل وكيفية استخدام تلك النقدية في العمليات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

تنبع اهمية التدفقات النقدية من خلال استفادة المحللون الماليون من القائمة باعتبارها كأداة تحليل من خلال اشتقاق مجموعة من النسب المالية للأسترشاد بها في توظيف الموارد المالية بكفاءة مثل نسب اليسر المالي ونسب التغطية حيث يمكن من خلالها تقييم مخاطر الائتمان، كما تستخدم للمقارنة بين التدفقات النقدية لنفس الشركة ولفترات متتالية والتي بدورها تؤثر على قياس الربح المحاسبي، كما تقييم درجة المخاطرة لتلك الشركة، كما تزود المستفيدين بالمعلومات من خلال الانشطة الرئيسية والتي تصنف على النحو الآتي :

1.2.3 النشاط التشغيلي

يوضح لنا الاستخدامات والمقبوضات خلال فترة محددة، فإذا كان هناك فائض موجب فهذا يعد مؤشر اولي على ارتفاع الارباح والعكس صحيح فإذا كان هناك عجز سالب فهذا يعد مؤشر اولي على أنخفاض الارباح .

2.2.3 النشاط الاستثماري

يوضح لنا كل من المدفوعات والمقبوضات من خلال بيع الشركة لبعض الموجودات او لحيازتها لموجودات طويلة الاجل .

3.2.3 النشاط التمويلي

يوضح لنا مصادر التمويل الخارجية او الداخلية، او توزيع الاموال على المساهمين، وكيفية تسديد الديون، والاموال التي يتم الحصول عليها من المقرضين او الملاك .

3.3 الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي للتدفق النقدي

اتفق كل من (احمد، 2008، 55-57) (Robinson et al ,2004: 522-526) (Fried & Schneider ,2003: 147 - 152) على وجوب مراعاة مجموعة من العوامل التي قد تؤثر على طبيعة وحجم التدفق النقدي للشركة، فمثلا الشركات التي هي في مرحلة النضج وتتمتع بالاستقرار لابد ان تكون تدفقاتها النقدية الداخلة للنشاط التشغيلي اكبر من التدفقات النقدية الخارجة لكي تتمكن من تمويل أنشطتها الاستثمارية والتمويل بها، وهذا خلاف الشركات التي مازالت في مرحلة النمو إذ إنها تعتمد على التدفقات النقدية التمويلية لتمويل الانشطة التشغيلية والاستثمارية لأنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة لأنشطتها التشغيلية .

يوجد بعض العمليات التي لايتم ادراجها في القائمة لأنها تعد نشاطاً غر مرئي مثل

(إصدار الاسهم والسندات لشراء الاصول، تحويل السندات الى اسهم عادية، وكذلك استبدال الموجودات الثابتة .

تؤثر بعض السياسات التي تتبعها الشركة بطريقة غير مباشرة مثلاً اذا كانت الشركة تتبع طريقة (FIFO) فأن ذلك سوف يؤدي الى تقييم البضاعة بأقدم الاسعار وذلك سيؤدي الى زيادة الارباح ، أي ان التأثير يكون على الضرائب المدفوعة ويعني ذلك التدفقات النقدية الخارجية ، عكس فيما اذ كانت الشركة تتبع (LIFO) لتقييم تكلفة البضاعة المباعة .

يستطيع المحلل المالي من خلال بعض المؤشرات ان يسترشد فيما اذا كانت الشركة تعاني من بعض المشاكل التي تتعلق بالتدفقات التقدية، من اهم هذه المؤشرات كالآتي :

أ. زيادة في المخزون والمدينين مما يدل على عدم قدرة الشركة في تحصيل الديون.

ب. الدائنون اقل من المخزون يدل على وجود مشكلة السيولة في الشركة وسياسة الائتمان الممنوحة .

ت. المبيعات اقل من المطلوبات المتداولة تدل على ارتفاع المخزون عن الحد المناسب ومشاكل في مجال البيع.

ث. زيادة في رأسمال العامل يدل على أن تدفقات النقدية النشاط التشغيلي سالبة.

ج. ضعف الاداء التشغيلي يدل على زيادة التدفقات النقدية الرأسمالية للأنشطة التشغيلية.

ح. الاعتماد على القروض قصيرة الاجل يدل عدم قدرة الشركة في الحصول على قروض طويلة الاجل، قد يكون سببه عدم ثقة المقرض (وجود الشك) حول مستقبل الشركة.

4.3 المستحقات

يتم اثبات الاثار المالية للانشطة والعمليات الاقتصادية التي تحدث خلال فترة ما عملاً بمبدأ المقابلة بين الايراد والمصروف مع الاخذ بنظر الاعتبار اي تغيرات تطرأ على اسعار الموجودات والالتزامات او المعاملات النقدية والآجلة، ويمكن القول بانها عملية الاعتراف بالأنشطة والمعاملات التي تؤدي الى موارد مستهلكة او ايرادات محققة بغض النظر عن سداد النقدية او توقيت تحصيلها، ويقدم الفكر المحاسبي مقاييس بديلة لصافي الربح الاستحقاقي ومنها مقياس رأس المال العامل ومقياس التدفقات النقدية في العمليات التشغيلية وهذا المقياس واجه العديد من المشاكل منها (مشكلة التوقيت، مشكلة المعلومات الداخلية ،مشكلة المقابلة، (عبدالله، 2016: 49) .

وعرفت المستحقات بانها الفرق بين صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية وصافي الربح قبل البنود غير العادية من واقع قائمة التدفقات النقدية لشركات الاعمال (Koerniadi, 2007: 9)، كما عرفها (فداوي) هي تلك المصاريف والايرادات التي لم ينتج عنها تدفق نقدي في قائمة الدخل خلال فترة النشاط (فداوي،2014:174) .

وتنقسم المستحقات الى عدة انواع نذكر منها حسب الفترة وتشمل (المستحقات المتداولة وتسمى برأسمال العامل، المستحقات غير المتداولة)، اما حسب النشاط تشمل (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية)، في حين تنقسم حسب رغبة الادارة (المستحقات الاختيارية، والمستحقات الالزامية) (عبدالله، 2016: 59) .

5.3 مكونات المستحقات المحاسبية

بعد انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة مثل (Xerox, Enron, World Com) بسبب افلاس وانهيار هذه الشركات والفضائح التي صاحبتها ادى الى اهتمام الدارسين والباحثين لمعرفة اسباب التي ادت الى هذا الانهيار، وكان من اهم هذه الاسباب هو التغيير والتلاعب من قبل الادارة بالبيانات المالية من اجل زيادة ارباحها وتحسين مركزها المالي واستغلال هذه الثغرات واظهاره على غير حقيقته والذي يحقق اهدافه الخاصة على حساب اهداف الشركة، ومكونات المستحقات هي نوعين المستحقات الاختيارية، المستحقات الالزامية، والمستحقات الكلية (زيتون،2013: 37) .

1.5.3 المستحقات الاختيارية

هي تلك المستحقات التي تنشأ من المعالجات المحاسبية او المعاملات المتاحة امامها بهدف تقليل الارباح او زيادتها على غير حقيقتها مثل (تقليل او زيادة المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل، كمؤونة أنخفاض المخزون، حساب الذمم الدائنة، حساب العملاء، الديون المشكوك في تحصيلها، الايرادات المؤجلة، المصاريف المدفوعة مقدماً، الالتزامات مستحقة الدفع (امينة، 2011: 126) .في حين يعرفها (عبدالله) بانها قيام الادارة باختيار جزء من الارباح وأن

كان يصوره صورة جزئية من حيث التأثير في توقيت وحجم الافصاح عن الانشطة التي تؤثر على الارباح (عبدالله، 2016: 49) .

2.5.3 المستحقات الإلزامية

هي تلك المستحقات الاجبارية التي تقوم بها الشركة من خلال معاملاتها في الفترة الحالية وتشمل (التغيير في الممتلكات والمعدات والآلات) مثل تأجيل مصروف مستحق او تسجيل ايراد لم يستحق والهدف من ذلك تعظيم ارباح الشركة.

3.5.3 المستحقات الكلية

ويقصد بها كافة التغيرات في اجمالي الموجودات مثل التغير في الموجودات المتداولة باستثناء النقد وكذلك التغير في الالتزامات المتداولة، بالاضافة الى الاندثارات، التغير في المديونية قصيرة الاجل، وكذلك الجزء المستحق من ديون طويلة الاجل، والهدف من ذلك التغير ان يتناسب مع مصلحة الشركة.

6.3 دوافع ومداخل استخدام المستحقات الاختيارية

يرى (الحوشي، 2015: 52) بإنه يوجد الكثير من الدوافع التي تعمل على تحفيز الادارة لأستخدام المستحقات الاختيارية بهدف التأثير على الارباح ويمكن تقسيمها الى قسمين اساسيين: القسم الاول بالدوافع التعاقدية وتشمل (تخفيض التكاليف السياسية، عقود الدين، عقود مكافأة الإدارة)، اما القسم الثاني بالدوافع سوق رأسمال وتشمل (توقعات المحللين الماليين، طرح اسهم الشركة للأكتتاب). ومن اهم المداخل لتحديد المستحقات الاختيارية هي مدخل افتراض ثبات المستحقات الاجبارية والمدخل الذي يعتمد على تقدير المستحقات غير الاختيارية (عبد الملك، 2012: 391-394)، وتوجد مجموعة من العوامل المؤثرة في المستحقات الاختيارية يمكن توضيحها كالتالي (عجينا، 2018: 32-34):

أ. القيمة السوقية: يعد مؤشر على اداء الشركة للسوق المالي.

ب. نسبة المديونية: لممارسة ادارة الارباح تقوم الشركة بالاحتفاظ بنسب مديونية عالية .

ت. العائد على حقوق المساهمين: يعد مؤشر على ربحية المال المستثمر للشركة .

ث. نصيب السهم من الأرباح الموزعة : يعد مؤشر للشركة لحصة السهم من الارباح الموزعة .

ج. عدد الاسهم المتداولة: وجود علاقة بين حجم التداول ومستوى الربح داخل السوق المالي .

ح. التدفقات النقدية التشغيلية: وجود علاقة بين ادارة الارباح والتدفقات النقدية التشغيلية باستخدام المستحقات الاختيارية .

خ. حجم الشركة: وجود علاقة بين ادارة الارباح وحجم اشركة باستخدام المستحقات الاختيارية .

7.3 مفهوم ادارة الارباح

تعددت الآراء حول مفهوم ادارة الارباح من قبل الباحثين والدارسين فقد اعتبرها البعض بإنها هي سلوك غير قانوني لأن صفة التعمد يسود في هذا السلوك، اما البعض الآخر فيعتبرها سلوك قانوني مشروع لأنه يحقق مصلحة الشركة حتى لو كان غير اخلاقي .

وعرفت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) إدارة الارباح بأنها "تحريف تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبوبة قبولاً عاماً"، كما عرفت يانها خروج الادارة من خلال الانشطة عن سير الاعمال الحقيقية والهدف من ذلك هو تضليل اصحاب المصالح او بعض الاطراف الاخرى ذات الصلة بنشاط الشركة من خلال تقارير تحقق اهدافهم وهذا الخروج ليس من الضروري ان يزيد قيمة الشركة (علي، 2019: 311) .

8.3 دوافع القيام بممارسات ادارة الارباح

تناولت العديد من الدراسات الدوافع التي تؤدي الى ممارسة ادارة الارباح واختلفت الاراء حول هذه الدوافع وذلك باختلاف هدف الادارة الذي تريد تحقيقه، إذ يرى (رزيقات، 2019: 532-533) ان من اهم الدوافع هي : (دوافع الادارة، دوافع الاقتراض، دوافع كبار حملة الاسهم، التأثير على سعر السهم، دوافع تكلفة السياسية)، في حين رأي (قزال واخرون، 2019: 149) بأن الدوافع هي (دوافع الضريبة، دوافع توقعات رأسمال، الدوافع التعاقدية وتقسم الى قسمين وهي عقود المكافآت وعقود الاقتراض) .

اما من وجهة نظر (علي، 2019: 313) لإدارة الشركة ارباحها من خلال اربع نقاط وهي (تعظيم الارباح، عدم انتهاك الشروط والاتفاقيات، تجنب انخفاض في اسعار الاسهم، توازن الارباح وتمهيدها نحو اتجاه قابل للتعزيز).

9.3 اساليب ادارة الارباح

اطلقت مجموعة من المصطلحات كمرادف لمصطلح إدارة الارباح نذكر البعض منها (التقارير التجميلية، التحريف، الخداع، العبث بالدفاتر، التلاعب، المحاسبة

الابداعية، المحاسبة الخلاقة) وغيرها من المصطلحات، تتبع الشركة بعض الاساليب والاستراتيجيات للتأثير على المعلومات المقدمة لاعداد التقارير وتختلف الاساليب باختلاف القرارات والاهداف التي تراها مناسبة للشركة، ويمكن تلخيص هذه الاساليب بما يلي (النسور، 2020 : 46-49) (الاشقر، 2010: 27-30) :

أ. تنظيف القوائم المالية: يتم استخدام هذه الطريقة عندما يكون الاعتقاد بأن المستثمرون يتساهلون مع المصارف او الشركات عندما تقوم باعلان عن ارباح سيئة لسنة معينة ثم يتبعها تحسن فعلي للسنوات التالية .

ب. ادارة الاستحقاقات: من خلال تغيير تقدير الاندثارات او عدم اظهار حساب العملاء بصافي القيمة القابل للتحقق لتضخيم الارباح أو من خلال تقليل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

ت. الاعتراف بالإيراد: إذ تخضع لحكم الادارة، يواجه البائع صعوبة تحديد توقيت اكتساب الايراد اذا كان لديه بضاعة مؤجلة او ان المشتري ينوي رد البضاعة .

ث. التلاعب بالدفاتر: لتحقيق موازنة مستهدفة تقوم الشركات التلاعب بحساباتها الى حد ما مستخدمة بعض الاساليب مثل تعجيل الايراد او تاجيل المصروف سواءآكانت متكررة او وهمية، ايجارات مصطنعة .

ج. استغلال المرونة واختيار الوقت المناسب للتلاعب والتغيير في الارقام المحاسبية مثل تغيير سياسة تكلفة المخزون مثل من طريقة (FIFO) الى طريقة (LIFO) .

10.3 العوامل المؤثرة في ادارة الارباح

إن اختلاف الظروف التشغيلية التي تمر بها الشركة في أوقات معينة يؤدي الى اختلاف العوامل التي تؤثر على الشركة في إدارة ارباحها مقارنة بشركة لاخرى، يرى (صقور، 2014: 28) بأن (حجم الشركة وربحيتها، كثافة رأسمال، الربح الخاضع للضريبة) تؤثر على ادارة ارباح الشركة، ومن جهة اخرى قد يكون (تقلب الارباح، برامج التحفيز، عقود المديونية، النشاط التشغيلي) أن وجدت تؤثر على ادارة ارباح الشركة، اما (علي، 2019: 314) فيتبين أن اهم العوامل تتمثل بالآتي:

أ. ضعف المؤشر المالي لعدم توفر الدقة وبالتالي سوف يؤثر تأثيراً سلبياً على سوق الاوراق المالية .

ب. عدم توفر الخبرة لدى المستثمر مما يعرض مصالحه للضرر نتيجة الممارسات التي تعمل بها الادارة للوصول الى غاياتها .

ت. عدم وجود الافصاح لدى الشركة من خلال اخفاء المشاكل التي تواجهها واعلان اداء الشركة بأفضل شكل مما يؤثر على تقدم واستمرار الشركة في المستقبل .

ث. في بعض الاحيان تكون الاهداف متعارضة بين (اهداف الشركة - المستثمرين وبعض الجهات الاخرى ذات المصالح) .

ج. الاستغلال السيء للحوكمة، تفرض الادارة سيطرتها وتعمل على تحقيق اهدافها متجاهلة اهداف الجهات الاخرى اصحاب المصالح .

ح. .طبيعة المعايير التي تصدرها الهيئة العلمية والمهنية .

11.3 المقاييس المستخدمة لقياس ادارة الارباح

يرى (العواوودة، 2017: 168) التمييز بين مقياسين جودة الارباح يتحقق من خلال (استقرار الارباح واستمراريتها، عدم وجود ممارسات ادارة الارباح)، في حين كان رأي (علي، 2019: 319-321) انه يوجد اربع حسابات رئيسية تؤثر على ادارة الارباح من خلال الانشطة، يمكن توضيحها من خلال النماذج التالية :

1.11.3 التدفقات النقدية التشغيلية

من خلال هذا النموذج يتم تقدير مستوى التدفقات النقدية (غير العادية) من خلال معادلة ودالتها المبيعات والتغير في المبيعات، أذ يفترض هذا النموذج بأن المبيعات تتحكم في أنشطة الاعمال، من المتوقع ان تكون الاشارة سالبة للتدفقات النقدية الاختيارية اي أن القيمة المعلن عنها تكون اقل من المقدرة حسب معادلة الانحدار :

$$CFO_t /A_{t-1}=a_0+a_1(1_t/A_{t-1})+B_1(S_t /A_{t-1})+ B_2(\Delta S_t /A_{t-1})+\Sigma_t.$$

CFO_t : التدفقات النقدية انشاط التشغيلي للشركة .

A_{t-1} : المجودات الثابتة لبداية الفترة .

S_t : مبيعات الشركة لسنة (t) .

$\Delta S t$: التغير لمبيعات الشركة (i) لسنة (t).

2.11.3 تكاليف الإنتاج

وفق هذا النموذج يتم تقدير مستوى تكاليف الانتاج (غير العادية) من خلال معادلة ودالتها المبيعات والتغير في المبيعات، من المتوقع ان تكون الاشارة موجبة لتكاليف الانتاج الاختيارية اي أن القيمة المعلن عنها تكون أكبر من المقدرة حسب معادلة الانحدار

$$PROD_t/A_{t-1}= a_0+a_1(1_t/A_{t-1})+B_1(S_t/A_{t-1})+ B_2(\Delta S_t/A_{t-1})+ B_3(\Delta S_t/A_{t-1})+\Sigma_t.$$

$PROD_t$: يتم حساب تكاليف الانتاج كالتالي، تكلفة البضاعة المباعة لسنة (t) + التغير في المخزون.

3.11.3 مبيعات الاصول الثابتة

من خلال هذا النموذج يتم تقدير استثمارات طويلة الاجل ومبيعات موجودات الثابتة (غير العادية) من خلال معادلة ودالتها كل من استثمارات طويلة الاجل ومبيعات موجودات الثابتة ، حسب النموذج الاتي :

$$Gain_t/A_{t-1}= a_0+a_1(1_t/A_{t-1})+B_1 mv_t+ B_2 Q_t + B_3 (INT_t/ A_{t-1})+ B_4 (AS_t/A_{t-1})+B_5 (IS_t/A_{t-1})+ \Sigma_t.$$

$Gain_t$: صافي الدخل لبيع الموجودات الثابتة لسنة (t) .

AS_t: مبيعات الموجودات الثابتة للشركة لسنة (t) .

IS_t: مبيعات استثمارات طويلة الاجل للشركة لسنة (t) .

4.11.3 المصروفات الاختيارية

من خلال هذا النموذج يتم تقدير مستوى المصروفات الاختيارية (غير العادية) من خلال معادلة ودالتها مبيعات للفترة السابقة، من المتوقع ان تكون الاشارة سالبة للمصروفات الاختيارية اي أن القيمة المعلن عنها تكون اقل من المقدرة ، اي ان تخفيض المصروفات الاختيارية يؤدي الى زيادة الارباح حسب معادلة الانحدار :

$$DISEXP_t/A_{t-1}=a_0+a_1(1_t/A_{t-1})+B_1(S_{t-1}/A_{t-1})+\Sigma_t.$$

$DISEXP_t$: المصروفات الاختيارية وتشمل (الاعلان، الادارية، البيعية، البحوث والتطوير).

4. الجانب الميداني

نتناول في هذا الجانب كل من التحليل المالي، التحليل القياسي، والتحليل الاحصائي لبيانات البحث وذلك حسب الفقرات التالية:

1.4 التحليل المالي

نتعرض في هذه الفقرة للتحليل المالي للمستحقات المالية لدى المصارف والشركات عينة الدراسة وذلك على أساس التدفقات النقدية وصافي الربح التشغيلي والتي من خلالها تم ايجاد المستحقات الكلية .

1.1.4 التحليل المالي للمستحقات المالية

تعتبر المستحقات المالية من المؤشرات المستخدمة لتحديد إدارة الأرباح من عدمه وبذلك فهي تمثل وسيلة أخرى بجانب التدفقات النقدية في تطمين لأصحاب المصالح وبالذات المستثمرين والمساهمين فيما يخص التلاعب بالأرباح. ولحساب المستحقات المالية لمصارف وشركات العينة وخلال الفترة (2011-2020)، فقد تبنى الباحثون أنموذجاً ثلاثي المعادلات والذي تم وضعه من قبل (Kothari et al., 2005: 176) وبموجب الخطوات الآتية:

1.1.1.4 المستحقات الكلية

يتم حساب المستحقات الكلية على وفق المعادلة الآتية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

إذ أن:

$TAC_{i,t}$ = المستحقات الكلية.

$CFO_{i,t}$= التدفقات النقدية بعد التصحيح.

$NI_{i,t}$ = صافي الدخل التشغيلي.

ويوضح الجدول (1) نتائج تطبيق المعادلة السابقة لحساب المستحقات الكلية والتي تم فيها الاعتماد على متوسط التدفقات النقدية بعد التصحيح لمصارف وشركات العينة وذلك بهدف حساب المستحقات الكلية بعد إزالة آثار إدارة الأرباح التي مارستها عينة البحث خمساً من المصارف التجارية وخمساً الشركات الصناعية. كما قمنا بترجيح المستحقات الكلية بإجمالي الموجودات وذلك عن طريق احتساب ناتج المستحقات الكلية مقسومة على إجمالي الموجودات والتي ستمثل المتغير المعتمد في معادلة تقدير معلمات المستحقات غير الاختيارية في الخطوة اللاحقة، إذ يلحظ من هذا الترجيح أن المتوسط العام للمصارف بلغ (0.013) ، وللشركات (-

(2.134، مما يشير إلى أن استمرارية الأرباح موضع شك في مجموعة من المصارف والشركات في العينة والتي يزيد فيها المتوسط العام للترجيح عن (0.013) للمصارف و(2.134-) للشركات والذي بدوره سوف يؤثر في تقديرات القيمة السوقية للمصارف والشركات تلك.

الجدول (1) حساب المستحقات الكلية للعينة وللسنوات 2011 - 2020 (مليارات الدنانير)

القطاع	المصارف والشركات	متوسط صافي الربح التشغيلي	التدفقات النقدية بعد التصحيح	المستحقات الكلية	إجمالي الموجودات	المستحقات الكلية / إجمالي الموجودات
قطاع المصارف	مصرف الموصل	4666	172972	-168305	289049	-0.582
	مصرف سومر التجاري	1187	206790	-205603	337442	-0.609
	مصرف التجاري الاهلي	12130	165668	-153537	429177	-0.358
	مصرف بغداد	19072	722011	-702939	1328469	-0.529
	مصرف الاهلي العراقي	1394957	285705	1109251	517079	2.145
	المتوسط للمصارف	**286402**	**310629**	**-24226**	**580243**	**0.013**
قطاع الشركات	بغداد للمشروبات الغازية	32562	53688	-21125	275851	-0.077
	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	-1470	4645	-6115	22864	-0.267
	شركة الخياطة الحديثة	253	329	-76	1785	-0.043
	الشركة العراقية للسجاد والمفروشات	313	31573	-31260	3035	-10.300
	شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والادوية البيطرية	390	276	114	6577	0.017
	المتوسط للشركات	**63612**	**80173**	**-11692**	**62022**	**-2.134**
	المتوسط العام	**175007**	**195401**	**-17959**	**321133**	**-1.060**

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج التحليل لبيانات العينة ولمتوسط السنوات 2011 – 2020

2.1.1.4 معادلة تقدير معلمات المستحقات غير الاختيارية

ولحساب المستحقات غير الاختيارية لا بد من تقدير معلمات الميل وبموجب معادلة الانحدار الآتية:

$$\frac{TAC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \beta_0 + \beta_1\left(\frac{1}{A_{i,t-1}}\right) + \beta_2\left(\frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t}}\right) + \beta_3\left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t}}\right) + \beta 4\, ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

إذ أن:

$TAC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للمصرف أو الشركة i في السنة t

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير في صافي الايراد أو دخل النشاط التشغيلي للمصرف أو الشركة i في السنة t

$PPE_{i,t}$ = الموجودات الثابتة للمصرف أو الشركة i في السنة t

A_{it-1} = إجمالي الموجودات للمصرف أو الشركة i في السنة السابقة $t-1$

$ROA_{i,t}$ = العائد على الموجودات للمصرف أو الشركة i في السنة السابقة $t-1$

$\varepsilon_{i,t}$ = الخطأ المعياري للمصرف أو الشركة i في المدة t

وقد تم تحويل المعادلة السابقة إلى الصيغة الخطية للانحدار لتصبح كالآتي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon_i$$

ويوضح الجدول (2) المتغيرات المستقلة والمعتمدة والتي سيتم من خلالها إيجاد معلمات الميل لغرض تطبيق معادلة حساب المستحقات غير الاختيارية.

الجدول (2) المتغيرات المستقلة والمعتمدة لحساب معلمات الميل للمستحقات غير الاختيارية

القطاع	المصارف والشركات	$\frac{1}{A_{i,t-1}}$ المتغير (X1)	$\frac{(\Delta REV_{i,t})}{A_{i,t}}$ المتغير (X2)	$\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t}}$ المتغير (X3)	$ROA_{i,t}$ المتغير (X4)	$\frac{TAC_{i,t}}{A_{i,t-1}}$ المتغير (Y)
قطاع المصارف	مصرف الموصل	3.325	0.01614496	6.964193	0.172	-0.582
	مصرف سومر التجاري	3.054	0.003934486	6.343796	0.041	-0.609
	مصرف التجاري الاهلي	2.264	0.028264531	4.806547	0.044	-0.358
	مصرف بغداد	3.874	0.01435642	3.329119	0.482	-0.529
	مصرف الاهلي العراقي	1.186	2.697761402	2.640763	117.494	2.145
قطاع الشركات	بغداد للمشروبات الغازية	1.355	0.118044131	5.732167	0.201	-0.077
	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	6.301	-0.06433419	2.154324	-0.223	-0.267
	شركة الخياطة الحديثة	3.379	0.141835326	1.585515	0.543	-0.043
	الشركة العراقية للسجاد والمفروشات	3.705	0.09675633	2.564472	0.724	-10.300
	شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والادوية البيطرية	1.876	0.05944555	2.527916	0.250	0.017

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج التحليل لبيانات العينة ولمتوسط السنوات 2011 – 2020

وبعد أن تم إيجاد معلمات أو قيم الميل باستخدام برنامج SPSS V.26 يتضح من نتائج معادلة الانحدار المتعدد والمذكورة في الجدول (3) أن هناك تأثير للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد وذلك بحسب النموذج الكلي للانحدار إذ بلغت قيمة

(F) المقدرة (7.686) وهي تزيد عن قيمتها الحرجة والبالغة (6.388) وبدرجات حرية (4،4) ويؤكد معنوية التأثير قيمة (P-value) والمساوية إلى (0.018) وهي أقل من المستوى الافتراضي (0.05) للدراسة، إذ يوضح الجدول (3) ملخص تحليل الانحدار.

الجدول (3) ملخص معادلة الانحدار

النموذج	R	R^2	F المقدرة	F الحرجة	درجات الحرية	P-value
1	0.854	0.729	7.686	6.388	4، 4	0.018

المصدر: اعداد الباحثون من نتائج SPSS V.26

كما يوضح الجدول (4) معاملات أو قيم الميل الأربعة للمتغيرات المستقلة والتي بلغت (2.829)، (0.528)، (3.401)، (0.106) وعلى التوالي والتي كانت موجبة مما سيكون له تأثير في حساب المستحقات غير الاختيارية والذي سوف ينعكس على حساب المستحقات الاختيارية.

الجدول (4) قيم ميل الانحدار للمتغيرات المستقلة الأربعة في معادلة المستحقات غير الاختيارية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		قيمة B المعيارية	قيم t المقدرة	قيمة t الحرجة	درجة الحرية	P-value
	B	الخطأ المعياري					
الثابت	1.934	0.135	-	-			
X1	2.829	0.082	0.455	4.614			0.09
X2	0.528	0.364	0.381	1.950	1.833	9	0.021
X3	3.401	0.355	0.412	2.511			0.016
X4	0.106	0.481	0.092	0.221			0.836

المصدر: اعداد الباحثون من نتائج SPSS V.26

ومن أجل حساب المستحقات غير الاختيارية نقوم بتعويض معلمات الميل للانحدار في المعادلة الآتية:

$$NDA_t = \beta_1\left(\frac{1}{A_{it}}\right) + \beta_2(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) + \beta_3 PPE_{it} + \beta_3\, ROA_{it}$$

إذ أن:

NDA_t = المستحقات غير الاختيارية

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في صافي المدينين للمصرف أو الشركة i في السنة الحالية t

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ = قيم الميل لحساب المستحقات غير الاختيارية

ومن نتائج السابقة نحصل على المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية وكما موضح في الجدول (5).

3.1.1.4 حساب المستحقات الاختيارية

يتم في هذه الخطوة حساب المستحقات الاختيارية (DA) وبموجب المعادلة الآتية وكما موضح نتائجها في الجدول (5):

$$DA_{i,t} = TAC_{i,t} - NDA_{i,t}$$

إذ أن:

$DA_{i,t}$ = المستحقات الاختيارية

كما يلحظ من الجدول (5) ظهرت قيم المستحقات الاختيارية فيها موجبة فقط لدى مصرف الاهلي العراقي للدلالة على ان المصرف يتلاعب ببند المستحقات أي أنها تمارس إدارة الأرباح بعكس المصارف والشركات التي ظهرت المستحقات الاختيارية بالقيم السالبة للدلالة على أن المصارف والشركات في العينة لا تمارس التلاعب ببند المستحقات .

الجدول (5) المستحقات الكلية والاختيارية وغير الاختيارية (مليارات الدنانير)

المصارف والشركات	المستحقات الكلية	المستحقات الاختيارية	غير المستحقات الاختيارية
مصرف الموصل	-168305	68461	-236767
مصرف سومر التجاري	-205603	72804	-278407
مصرف التجاري الاهلي	-153537	701578	-855116
مصرف بغداد	-702939	150413	-853353
مصرف الاهلي العراقي	1109251	46440	1062811
بغداد للمشروبات الغازية	-21125	537774	-558900
العراقية لتصنيع وتسويق التمور	-6115	16752	-22868
شركة الخياطة الحديثة	-76	963	-1039
الشركة العراقية للسجاد والمفروشات	-31260	282	-31542
شركة الكندي لانتاج اللقاحات والادوية البيطرية	114	5654	-5540

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج التحليل لبيانات العينة ولمتوسط السنوات 2011 -2020.

ومن نتائج المستحقات المالية نستنتج أن المصارف التي لم تمارس التلاعب بالمستحقات الاختيارية هي كل من مصرف الموصل، مصرف سومر التجاري، مصرف التجاري الاهلي ومصرف بغداد، والشركات التي لم تمارس التلاعب بالمستحقات الاختيارية كل شركات عينة البحث وهي شركة بغداد للمشروبات الغازية، العراقية لتصنيع وتسويق التمور، شركة الخياطة الحديثة، الشركة العراقية للسجاد والمفروشات، شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والادوية البيطرية. في حين

ظهر وجود تلاعب بالمستحقات في مصرف الاهلي العراقي التي جاءت فيها قيم المستحقات الاختيارية موجبة.

2.4 التحليل القياسي

يتطلب اعتماد البحث الحالي على البيانات الطولية أو المقطعية (Panel Data) ضرورة إجراء عدد من اختبارات التحليل القياسي لتلك البيانات والتي كانت كما يلي:

1.2.4 اختبار التوزيع الطبيعي

تبين من الأشكال الثلاثة في الملحق (1) أن بيانات كل من التدفقات النقدية، المستحقات، إدارة الأرباح تتبع التوزيع الطبيعي وذلك استناداً لقيم جارك-بيرا والبالغة (2.718)، (1.536)، (1.174) وعلى التوالي وهي أصغر من القيمة الجدولية لمربع كاي والبالغة (3.841) وبدرجة حرية (1) وعند مستوى ثقة (95%). ويؤكد هذه النتائج قيم المعنوية المحسوبة للمتغيرات الثلاث والبالغة (0.094)، (0.173)، (0.218) والتي كانت أكبر من المعنوية الافتراضية (0.05)

2.2.4 اختبار السكون

يوضح الجدول (6) نتائج اختبار السكون أو الاستقرارية لمتغيرات البحث وقد تبين أن السلاسل الزمنية لكل من التدفقات النقدية، المستحقات، إدارة الأرباح كانت ساكنة عند المستوى وضمن معادلة الانحدار وبوجود الثابت وبموجب القيم المطلقة (t) المحسوبة والتي بلغت (11.42012)، (9.768242)، (8.471418) وعلى التوالي وهي أكبر من قيمها الجدولية وفي مستويات المعنوية الثلاثة (1%، 5%، 10%) وكما موضحة في الجدول المذكور، وجاءت هذه النتائج بتأكيد من مستوى المعنوية المحسوبة والبالغة (0.000)، (0.000)، (0.000) وعلى التوالي مما يعني أن السلاسل الزمنية لبيانات متغيرات البحث الثلاثة لا تحتوي على جذر الوحدة وأنها ساكنة عند المستوى وبوجود الثابت.

الجدول (6) اختبار السكون لمتغيرات البحث

الأبعاد	القيم المحسوبة t حسب معيار ADF	القيم الجدولية t			قيم المعنوية المحسوبة	السلسلة مستقرة عند
		1%	5%	10%		
التدفقات النقدية	-11.42012	-3.499167	-2.891550	-2.582846	0.0000	المستوى مع الثابت
المستحقات	-9.768242	-3.515536	-2.898623	-2.586605	0.0000	المستوى مع الثابت
إدارة الأرباح	-8.471418	-3.514426	-2.898145	-2.586351	0.0000	المستوى مع الثابت

المصدر: اعداد الباحثون من مخرجات برنامج E-Views V.12

3.2.4 التكامل المشترك

استخدم التكامل المشترك للتحقق من سلوك السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في الأمد البعيد وحيث أن البيانات كانت ساكنة في نفس الرتبة وبوجود الثابت فإنه من الممكن تطبيق التكامل المشترك بطريقة جوهانسن – جيسيليوس كونها تطبق عند وجود متغيرين أو أكثر ضمن معادلة الانحدار. وقد بينت نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك في الجدول (7) أن هناك متجهتين معنويتين وقد جاءت بقيم محسوبة بلغت (33.449)، (16.394) وعلى التوالي وهي أكبر من القيم الحرجة لها والبالغة (29.797)، (15.494) وعلى التوالي وكانت هذه النتائج معنوية عند مستوى (0.05) وبموجب المعنوية المحسوبة والبالغة (0.0018)، (0.0112) وعلى التوالي. كما تبين من الجدول المذكور وبموجب اختبار القيمة العظمى للتكامل المشترك وجود متجهتين معنويتين أيضاً والتي جاءت بقيم محسوبة بلغت (23.055)، (15.471) وعلى التوالي وهي أكبر من القيم الحرجة لها والبالغة (21.131)، (14.264) وعلى التوالي وكانت هذه النتائج معنوية عند مستوى (0.05) وبموجب المعنوية المحسوبة والبالغة (0.0301)، (0.0416) وعلى التوالي. وبذلك نستدل من نتائج اختبارات الأثر والقيمة العظمى للتكامل المشترك أن هناك علاقة أثر أولى من التدفقات النقدية إلى إدارة الأرباح والثانية من المستحقات إلى إدارة الأرباح وبالتالي فهي تمثل علاقات مستدامة في الأمد البعيد مما يعني إمكانية التنبؤ بإدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية والمستحقات.

الجدول (7) التكامل المشترك لمتغيرات البحث

الاختبار	المتجهات	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	القيمة المعنوية
معيار الأثر	الأولى	33.44969	29.79707	0.0081
	الثانية	16.394228	15.49471	0.0112
معيار القيمة العظمى	الأولى	23.055462	21.13162	0.0301
	الثانية	15.471966	14.26460	0.0416

المصدر: اعداد الباحثون من مخرجات برنامج E-Views V.12

3.3. التحليل الاحصائي

تم اجراء عدد من اختبارات التحليل الاحصائي وذلك لاختبار فرضيات البحث وكما يلي:

1.3.4 تحليل الارتباط

تشير النتائج في الجدول (8) وجود ارتباط بين التدفقات النقدية والمستحقات وبين إدارة الأرباح حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.675)، (0.701)

وعلى التوالي مما يدل على وجود ارتباط معنوي وطردي بينهما وعند مستوى معنوية (0.01). وبذلك نستنتج أن هناك ترافق إيجابي بين التدفقات النقدية وإدارة الأرباح وكذلك بين المستحقات وإدارة الأرباح. أي أنه كلما ازدادت عمليات التغيير في التدفقات النقدية فإن هذا يدل على أن هناك تلاعب بالأرباح والعكس صحيح. ومن هذه النتائج نستدل على صحة الفرضية الأولى للبحث والتي تشير إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين التدفقات النقدية والمستحقات وبين ادارة الارباح لدى الشركات والمصارف المبحوثة.

الجدول (8) الارتباط بين متغيرات البحث

المتغيرات	إدارة الأرباح	المعنوية المحسوبة
التدفقات النقدية	0.675 **	0.000
المستحقات المالية	0.701 **	0.000

المصدر: اعداد الباحثون من مخرجات برنامج SPSS V.26

2.3.4 تحليل التأثير

تدل نتائج الانحدار في الجدول (9) على أن هناك تأثير لكل من التدفقات النقدية والمستحقات في إدارة الرباح وذلك بموجب قيم F المحسوبة والتي بلغت (82.054)، (940481) وعلى التوالي والتي كانت أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (5.117) وبدرجات حرية (1، 9)، كما تتأكد هذه النتائج من خلال قيم المعنوية المحسوبة والبالغة (0.000)، (0.000) وعلى التوالي إذ أنها كانت أقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05). وهذا يقود للاستنتاج بأن أي تغيير أو تلاعب في كل من التدفقات النقدية والمستحقات يؤدي إلى التأثير على عمليات إدارة الأرباح في الشركات والمصارف المبحوثة. وعليه يتم قبول فرضية البحث الثانية والتي تشير إلى أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين التدفقات النقدية والمستحقات وبين ادارة الارباح لدى الشركات والمصارف المبحوثة.

الجدول (9) نتائج تحليل الانحدار

الأنموذج	إدارة الأرباح					
	B_0	B_1	R^2	F المحسوبة	F الجدولية *	المعنوية المحسوبة
التدفقات النقدية	10.287	0.675	0.425	82.054	5.117	0.000
المستحقات	10.562	0.701	0.491	94.481		0.000

* قيمة F الجدولية بدرجات حرية (1 ، 9) $\alpha \leq 0.05$, N=10

المصدر: اعداد الباحثون من مخرجات برنامج SPSS V.26

3.3.4 تحليل التباين

يتضح من نتائج تحليل التباين في الجدول (10) عدم وجود تباين بين الشركات والمصارف في العينة في طريقة إدارتها للأرباح وذلك من خلال تعاملها مع كل من التدفقات النقدية والمستحقات حيث جاءت هذه النتائج بدلالة قيم F المحسوبة والتي بلغت (1.771)، (1.372) وعلى التوالي وهي أقل بكثير من القيمة الجدولية للاختبار ذاته والبالغة (240.543) وبدرجات حرية (9، 1)، وبدعم من قيم المعنوية المحسوبة والتي بلغت (0.602)، (0.544) وعلى التوالي والتي كانت تقل عن المعنوية الافتراضية (0.05). أي أنه يمكننا الاستنتاج بأن الشركات والمصارف المبحوثة تعتمد نفس الأساليب وأنها لا تختلف في إدارة الأرباح وذلك من خلال معالجاتها لكل من التدفقات النقدية والمستحقات. وعليه يتم رفض الفرضية الثالثة وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه لا تتباين الشركات والمصارف المبحوثة في ادارة الارباح تبعاً لتباين أساليبها في معالجة التدفقات النقدية والمستحقات.

الجدول (10) نتائج تحليل التباين

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	P-value
التدفقات النقدية	بين المجموعات	545.413	9	60.602	1.771	240.543	0.602
	داخل المجموعات	34.225	1	34.225			
	المجموع	579.638	10	-			
المستحقات	بين المجموعات	484.054	9	53.784	1.372		0.544
	داخل المجموعات	39.200	1	39.200			
	المجموع	523.254	10	-			

المصدر: اعداد الباحثون من مخرجات برنامج SPSS V.26

5. الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات

- أوضحت نتائج التحليل المالي من خلال استخدام انموذج ثلاثي المعادلات لحساب المستحقات المالية واستخراج المستحقات الكلية، المستحقات الاختيارية، المستحقات غير الاختيارية، أنه يمكن الاستناد على كل من التدفقات النقدية والمستحقات في الكشف عن إدارة الأرباح في المصارف والشركات عينة الدراسة .
- تبين من نتائج التحليل المالي أن مصرف الأهلي العراقي الوحيد الذي يتلاعب ببند المستحقات لغرض ممارسة إدارة الأرباح بينما لم يتم الكشف عن هذه الحالة لدى باقي المصارف والشركات عينة البحث .

- أظهرت نتائج التحليل القياسي أن السلسلة الزمنية لكل من التدفقات النقدية، المستحقات، إدارة الأرباح أنها خالية من جذر الوحدة وهي مستقرة عند المستوى وبوجود الثابت مما يدل على أنها ساكنة في الأجل القصير وأنه من الممكن الاستناد عليها في تفسير العلاقات بينها.
- أظهرت نتائج التحليل القياسي أمكانية التنبؤ بإدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية، المستحقات بالنظر لوجود علاقة مستدامة في الأجل البعيد والتي كشف عنها تحليل التكامل المشترك.
- أوضحت نتائج التحليل الاحصائي بوجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين التدفقات النقدية، المستحقات، إدارة الأرباح، بمعنى هناك ترافق ايجابي بين متغيرات البحث، وأنه كلما ازدادت عمليات التلاعب بالتدفقات النقدية والمستحقات فأن ذلك يدل على وجود تلاعب بالأرباح والعكس صحيح.
- يلاحظ من نتائج تحليل الاحصائي عدم وجود تباين بين المصارف والشركات المبحوثة في استخدام الأساليب والطرق لمعالجة التدفقات النقدية والمستحقات في إدارة الأرباح.

2.5 المقترحات

- ان يتم اهتمام الجهات الحكومية مع الجهات التشريعية لا صدار تشريع وقانون يلزم به المصارف والشركات في أعداد وتقديم قائمة التدفقات النقدية على مستويات عالية من الإفصاح والابتعاد عن التضليل لأغراض إدارة الارباح.
- الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية واعتبارها من القوائم المالية الختامية التي يجب على المصارف التجارية والشركات الصناعية أعدادها وشرحها .
- ضرورة التأني في تفسير نتائج اعمال المصارف التجارية والشركات الصناعية من خلال توعية المستثمرين في سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال التعرف على الطرق والأساليب التحليلية والتي يتم استخدامها للوصول الى هذه الأرباح .
- التزام المصارف والشركات تطبيق الحوكمة المؤسساتية وان يكون الافصاح المالي متفق مع المعايير الدولية (IFRS)، وأن تحُدث هذه القواعد بشكل دائم ووجود الجهة المعنية (ضريبة الدخل) لمتابعتها وكشف التلاعب في الأرباح وتوجيه العقوبات اللازمة عند ممارسة المصارف والشركات لذلك .

6. قائمة المصادر

1.6 المصادر العربية

1.1.6 الرسائل و الأطاريح الجامعية

1. احمد، عبدالناصر شحدة السيد، (2008)، الاهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الارباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، الأردن .
2. الاشقر، هاني محمد، (2010)، ادارة الارباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية - غزة، فلسطين .
3. زيتون، سمير موسى، (2013)، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية والتشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية ,
4. السليماني، خالد رجعان زمام، (2013)، أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها : دراسة احتبارية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الأردن .
5. صقور، رنا علي، (2014)، دور الافصاح المحاسبي في الحد من ممارسات ادارة الارباح : دراسة ميدانية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة دمشق، سوريا .
6. عبدالله، الزين عبدالله بابكر، (2016)، الاستحقاقات المحاسبية الإختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف : دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من 2009 – 2014، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
7. عجبنا، سماح علي العوض، (2018)، الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها على جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النيلين، السودان .
8. فداوي، امينة، (2014)، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية : دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، اطروحة دكتوراه منشورة في جامعة باجي مختار – عنابة - الجزائر .

2.1.6 المؤتمرات

1. نور والعواودة، عبدالناصر ابراهيم وحنان، (2015)، ادارة الارباح وأثرها على جودة الارباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة، المؤتمر الدولي الخامس لكلية الأقتصاد والعلوم الادارية للفترة مابين 22-2015/4/24، جامعة العلوم التطبيقية الاردن .

3.1.6 الدوريات والمجلات العلمية

1. امينة، فداوي، (2011)، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس إدارة الارباح، مجلة عنابة، الجزائر .

2. البتي وابو عقرب، عمران عامر ومحمد محمد، (2019)، مدى ادرام المراجعين اليبيين لأهمية التقرير عن قائمة التدفقات النقدية كمدخل لزيادة كفاءة وفاعلية تقرير المراجعة، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (13) .

3. جياد، عباس فاضل، (2020)، دراسة العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الاسهم على وفق متطلبات القاعدة المحاسبية رقم (7) : دراسة تطبيقية في بعض المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (57)، المجلد (15) .

4. حميدي، كرار سليم عبدالزهر، (2014)، أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (3)، العدد (7) .

5. الحوشي، محمد محمود، (2015)، العلاقة بين مستوى الاستحقاقات الاختيارية ومنفعة المعلومات المحاسبية في تحديد أسعار الأسهم ومدى تأثير الافصاح الاختياري على هذه العلاقة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مجلد (52)، العدد (1)، الجزء (3) .

6. رزيقات، ابو بكر، (2020)، أثر تطبيق الإلزامي للمعايير الدولية (IFRS) على ممارسات إدارة الارباح : دراسة حالة الشركات المساهمة المقيدة في سوق الاوراق المالية (100FTSE) ببورصة لندن،مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (22)، المجلد (16)، ISSN 1112-6132 .

7. شمالة والسويركي، سامي نصر وهاني جودت، (2022)، أثر مؤشرات قائمة التدفقات النقدية على التغير في القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة ببورصة فلسطين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد (17)، المجلد (59) .

8. عبد الملك، أحمد رجب، (2012) ، المدخل التحليلي للقوائم المالية المنشورة كأداة للكشف عن إدارة الأرباح بالشركات المسجلة بسوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، المجلد (26) ،العدد (1) .

9. علي، عزيزة رزق محمود، (2019)، أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات ادارة الارباح الحقيقية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر، مجلة جامعة عمر المختار، ليبيا، العدد (3)، المجلد (10)، الجزء (2) .

10. قزال ، زحاف وقزال، اسماعيل ، صونيا واحلام، (2019)، قياس اتجاه ممارسات أدارة الارباح في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة

11. النسور، اسامة جمال، (2020)، ادارة الارباح واثرها على قيمة الشركة : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (1)، المجلد (6) .

12. نور والعواوودة، عبدالناصر ابراهيم وحنان، (2017)، ادارة الارباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على شركات صناعية الأردنية المساهمة العامة، مجلة الاردنية في ادارة الاعمال، العدد (2)، المجلد (13) .

2.6 المصادر الأجنبية

6.2.1 Scientific Thesis & Dissertation

1. Sandstrom ،Chistian G.،(2010)، A revised Perspective on Disruptive Innovation – Exploring Value، Networks and Business models،Dissertation for Management Degree Ph.D.، Department of Technology Management and Economics، Chalmers university of Technology، Goteborg، Sweden.

6.2.2 Journals periodical

1. Bhundia, A., (2012). A comparative study between free cash flows and earnings management. Business Intelligence Journal, 5(1).

1. Borth, ME., Cram, D. P & Nelson, K. K,(2001), Accruals and the Prediction of Future Cash Flows, The Accounting Review, 76 (1), P. 27

2. Fried lob, G.T., and Schneider, L.L.F. (2003). Essentials of Financial Analysis. New Jersey: Wiley.

3. Koerniadi, H., (2007), Accruals: singnaling of miskeading? Evidence from Newzealand, unpublished ph, University of technology, Auckland.

4. Kothari, S P, Leone, A J & Wasley, C E 2005, Performance matched discretionary accrual measures, Journal of Accounting and Economics, vol.39, no. 1, pp163- 197. http://dx.doi.org/10.1016/j.jacceco.2004.11.002

6.2.3 Paper work

1. Robinson.; Minter.; Grant. (2004). Financial Statement Analysis: A global Perspective. USA: Pearson Education, Inc.

2. Salteh, H.M., Valipour, H., & Zarenji, S.S, (2012), Investigating the Relationship between Earnings Management and Weighted Average Cost of Capital (WACC). Business and Management Review. 1(12): 28 – 38.

3. Soliman, M.M., &. Ragab, A.A, (2013), Board of Director's Attributes and Earning Management: Evidence from Egypt. 6th International Business and Social Sciences Research Conference Dubai, UAE, ISBN: 978-1-922069-18-4.

4. Sukeecheep, S., Yarram, S., & Al Farooque, O, (2013), Earnings Management and Board Characteristics in Thai Listed Companies, International Conference on Business, Economics, and Accounting, Bangkok – Thailand.

6.2.4 Books

1. Joseph, William C., Barrys J & Rolph E, Hair JR, lack, Babin, & Andersen. (2010), Multivariate data analysis, 7th ed., Upper Saddle River, PrPrenticeall, New JeJersey USA.

الملاحق

ملحق (1)